ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES: مجلد (05)، عدد (02)، 2019، ص: 401- 415



مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية





موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقيات حماية البيئة العالمية – دراسة اقتصادية

United States of America and Global Environmental Protection Agreements- Economic study

عبد الباقي محمد*، m.abdelbaki@univ.djelfa.dz

أستاذ محاضر –ب-، مخبر بحث الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم ادارة الاعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، جامعة الجلفة (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2019/09/07 تاريخ القبول: 2019/10/30 تاريخ النشر: 2019/12/17

ملخص

تعمل الأمم المتحدة منذ مؤتمر ستوكهولم 1972 إلى اليوم، على تبني اتفاق عام وملزم لبلدان العالم، بهدف حماية المناخ، فالولايات المتحدة لم تصادق على بروتوكول كيوتو 1997، كما أنها خرجت من اتفاق باريس للمناخ 2015، بالرغم من أنها مسؤولة تاريخياً عن التلوث البيئي العالمي، كما أنها تعد أكثر بلد ملوث عالمياً رفقة الصين، وتتحجج الولايات المتحدة بعدة أسباب اقتصادية سواءً لعدم التصديق أو الخروج من اتفاقيات حماية البيئة.

الكلمات المفتاحية

البيئة، التلوث البيئي، اتفاقيات حماية البيئة، بروتوكول كيوتو 1997، اتفاق باريس للمناخ 2015.

تصنيف JEL: Q50، Q52

Abstract

The United Nations have been working since Stockholm Conference 1972 till today on adopting a general committed agreement for the world's countries, So as to protect the climate. The United States of America didn't sign the Kyoto Protocol in 1997 , Although The United States of America have been responsible of the universal environmental pollution, Therefore, it was considered as the most corrupting country in the world beside China. Moreover, it has justified its deeds by several economic reasons whether to disbelieve or to get out from the agreement of the climate protection,

Keywords

the environnement, the environnemental pollution, Kyoto rotocol 1997, environnement protection agreement, Paris agreement for climate 2015

JEL Classification Codes : Q50 ،Q52

* البريد الالكتروني للباحث المرسِل: m.abdelbaki@univ.djelfa.dz

I.مقدمة:

بهدف حماية البيئة العالمية قامت العديد من المنظمات الدولية، وخاصة الأمم المتحدة بإقامة مؤتمرات عدة للتعريف بأهمية حماية كوكب الأرض من التلوث البيئي، والعمل على إيجاد الحلول لتحقيق هذا الهدف، وقد كان أو تلك المؤتمرات مؤتمر ستوكهولم 1972 ، ومنه تم الاتفاق على العديد من الاتفاقيات البيئية سواءً كانت ملزمة أو غير ملزمة، وتعد اتفاقية الإطارية المعنية بتغير المناخ وكذلك بروتوكول كيوتو 1997 إلى غاية اتفاق باريس 2015 من بين أهم الاتفاقيات في هذا المجال.

ومن ناحية أخرى توجد بعض بلدان العالم لم تصادق على بعض الاتفاقيات الخاصة بحماية البيئة العالمية، والبعض الآخر خرج من اتفاقيات أخرى نتيجة لعدة أسباب، ومثال على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية فهي من بين بلدان العالم الأكثر تلويثا للبيئة، ومع ذلك فهي لم تصادق على بروتوكول كيوتو 1997 وخرجت أيضاً من اتفاق باريس للمناخ 2015، كأنموذجين للدراسة.

أ- إشكالية البحث: فإذا كان هدف جهود منظمات الدولية هو حماية البيئة العالمية، والحد من تأثيرات التلوث البيئي والتغيرات المناخية على كوكب الأرض، غير أن الولايات المتحدة دائما ما كانت تعارض أي اتفاق بيئي وخاصة بروتوكول كيوتو1997، كما أنها خرجت من اتفاق باريس لحماية المناخ2015. انطلاقاً مما تقدم، يمكن طرح الإشكالية التالية:

فما هي الأسباب الاقتصادية التي أدت بالولايات المتحدة إلى معارضتها للاتفاقيات حماية البيئة العالمية بشكل عام، وعدم التصديق على بروتوكول كيوتو 1997، وكذا الخروج من اتفاق باريس 2015 بشكل خاص؟.

ب- فرضيات البحث: للإجابة عن الإشكالية، سيتم تبني الفرضية التالية:

بالنظر لواقع الاقتصاد الأمريكي المتصدر للاقتصاد العالمي، وديناميكيته الكبيرة، سوف يتأثر بسبب تصديق الولايات المتحدة على اتفاقيات حماية البيئة التي سوف تحد من تنافسيته، وخاصة أن العديد من البلدان ذات التلوث الكبير تستفيد من فترات سماح الممنوحة في تلك الاتفاقيات.

ج- أهداف البحث ومنهجيته:

جاء هذا البحث بهدف الوصول إلى أسباب الحقيقية سواء كانت المباشرة أو غير المباشرة، وحتى الداخلية منها أو الخارجية، والتي دائما ما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتحجج بها لعدم التصديق أو الخروج من العديد اتفاقيات حماية البيئة العالمية.

أما منهجياً فقد تطرقنا لأهم اتفاقيات حماية البيئة العالمية كمدخل له، وعرجنا على الواقع الاقتصادي للولايات المتحدة، ليتم بعدها تناول الأسباب الداخلية منها والخارجية التي تتستر الولايات المتحدة وراءها للحيلولة دون التصديق أو الخروج من اتفاقيات حماية البيئة، بالرغم من أهميتها للحد من التلوث البيئي وتبعاته الاقتصادية على جميع بلدان العالم، وخاصة التي ستتأثر بظاهرة التغيرات المناخية.

II.الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع بشكله العام، ويمكن حصر أهم الدراسات السابقة كالتالي:

1. **الحسين شكراني، مقال بعنوان: « من مؤتمر استوكهولم 1972 إلى ريو +20 لعام 2012 مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية »**،بحوث اقتصادية عربية، مركز الوحدة العربية، 2013، بحيث تناول الباحث في هذا

المقال العديد من المؤتمرات بداية من سنة 1972 إلى مؤتمر سنة 2012، وكما تناول فيه تقييم لمختلف الجهود الدولية لحماية البيئة العالمية، وقد ألمح لمعارضة الولايات المتحدة لعدة مؤتمرات حماية البيئة.

2. **عمار التركاوي**، « **دور المؤتمرات الدولية في رسم السياسات البيئية العالمية** »، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 31- العدد الثاني، 2015، تناول الباحث أيضاً مؤتمرات حماية البيئة العالمية ومدى فاعلية الاتفاقيات الدولية في تحديد ملامح السياسات البيئية العالمية، وتوصل الباحث إلى أنه لا يمكن إنكار حقيقة ما قدمته المنظومة القانونية الدولية، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة في مؤتمراتها، وما اشتملت عليه من اتفاقيات في مجال إرساء السياسات العالمية المستندة إلى مبادئ حماية البيئة، لأن الحق في البيئة كما هو حق للأفراد فهو حق تضامني يرتبط بحقوق أخرى وعلى رأسها: **الحق في التنمية**.

3. **عبد المؤمن مجدوب ولمين هماش**،« **مكانة السياسات البيئية ضمن أجندة الأمم المتحدة** »، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، جوان 2016، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة ورقلة، لقد ركز الباحثين في هذه الدراسة على أبرز التهديدات البيئية العالمية الجديدة والمتجددة، بالإضافة إلى تطور جهود الأمم المتحدة لحماية البيئة العالمية، وتقييم دور منظمة الأمم المتحدة لحماية البيئة في رسم السياسات البيئية العالمية، وذلك من منظور إدارة المنظمات الدولية والإقليمية، دون التطرق للأسباب الاقتصادية التي تأثر وتتأثر بجميع التهديدات البيئية العالمية.

غير الدراسات السابقة لا تركز على الأسباب الاقتصادية التي تقف وراء تعنت الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية البيئة، كما أنها لا تلتزم بأي اتفاق دولي، وعلى هذا الأساس جاء هذا البحث لمعرفة جميع الأسباب الاقتصادية الحقيقة، خصوصاً سواء المباشرة منها أو غير المباشرة، والتي تتحجج الولايات المتحدة الأمريكية بها، والتي تعد حجر عثرة لتقدم جميع البرامج الدولية للحد من التلوث البيئي بمختلف أنواعه.

III.أهم اتفاقيات حماية البيئة:

أ- الاتفاقية الإطارية المعنية بتغير المناخ: لقد تم عقد المؤتمر في الفترة الممتدة من 03 إلى 14 جوان 1992، بمدينة ريو دي جانيرو البرازيلية بعنوان **البيئة والتنمية**،[(1)]، كما يعتبر هذا المؤتمر نقطة تحول في مفهوم العلاقة بين التنمية من جهة، والاعتبارات البيئية من جهة أخرى[(2)] باعتبار أن التنمية مطلب البلدان وهدف تسعى إلى تحقيقه، بالإضافة إلى ذلك تزايد الوعي البيئي لدى الشعوب ومطالبتها بمبدأ الحق في العيش في بيئة صحية ونظيفة[(3)].

فالاتفاقية الإطارية تتكون من ديباجة و26 مادة، وهدفها النهائي هو تثبيت الغازات الدفيئة عند مستوى يحول دون تدخل بشري خطير في النظام المناخي، ولتحقيق هذه الأهداف فرضت هذه الاتفاقية خمسة مبادئ توجه العمل الدولي.[(4)]

ب- اتفاق كيوتو(اليابان)1997: اتفق 159 بلداً على إصدار بـ:« بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ عام 1997» بأهداف إلزامية للبلدان الصناعية، والتي تمر بمرحلة الانتقال إلى الاقتصاد السوق بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة، بنسبة بين -8% و+10 % من مستوى الانبعاثات المسجلة فيها عام 1990، ليتم تخفيض الانبعاثات الإجمالية لبلدان المرفق الأول بما لا يقل عن 05% من مستويات عام 1990، في فترة الالتزام الممتدة من عام 2008 إلى 2012 [(5)]، بينما لم تصبح الأطراف المنضمة مسؤولة عن ما لا يقل عن 60% من مجموع الانبعاثات ثاني أكسيد الكربون المسجلة عام 1990، وفق المادة 25 منه، إلا بعد تصديق الاتحاد الروسي عليه في 2004/02/18 دخل حيز التنفيذ في 2005/02/16، وقد وصل عدد الأطراف فيه حتى أكتوبر 2008 إلى 181 طرف[(6)].

ج- واتفاق كوبنهاجن بالدانمارك 2009:

عقد المؤتمر بين 07-18 ديسمبر 2009، بالعاصمة الدانمركية كوبنهاجن، حيث شاركت فيه 192 دولة، وكانت نتائجه مخيبة للآمال التي كانت معقودة عليه حيث كان من المتوقع أن يكون من أبرز نتائجه معاهدة دولية جديدة تحل محل بروتوكول كيوتو 1997[7]، ولكن لم يتم التوافق على ذلك، نظراً لمعوقات المصالح السياسية والاقتصادية سواءً للولايات المتحدة الأمريكية، والتي طالبت كل من الاقتصاديات الصاعدة والنامية –الصين والهند خصوصاً– بقبول تخفيضات ملموسة وقابلة للقياس لانبعاث ثاني أكسيد الكربون من جهة، ومن جهة أخرى رفضت كل من الصين إلى جانب مجموعة الـ:77 هذا الطلب بشدة، كما انتقدت الولايات المتحدة الأمريكية عن الوفاء بالتزاماتها بما وعدت به في مؤتمر كيوتو 1997، والتي لم تقدمه مطلقاً للكونغرس الأمريكي للمصادقة عليه. ويمكن إرجاع الانقسام الدائر بين البلدان خلال مؤتمر كوبنهاجن إلى المنافسة وحرب المصالح الاقتصادية في العالم ومدى تأثرها بهذا النوع من الالتزامات.

د- اتفاق باريس 2015:

وقعت 195 دولة على هذا الاتفاق، ودخل حيز النفاذ في 11/4 /2016، ويهدف للاستجابة العالمية للتهديدات تغير المناخ في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر[8]:

- الإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، مما سوف يقلص بصورة كبيرة مخاطر تغير المناخ وآثاره.
- تعزيز القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ، وتوطيد التنمية الخفيضة انبعاثات غازات الدفيئة.
- جعل التدفقات المالية متماشية ومسار يؤدي لتنمية خفيضة الانبعاث وقدرة على تحمل تغير المناخ.

كما سينفذ هذا الاتفاق على نحو يجسد الإنصاف والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، وقدرات كل طرف وفي ضوء الظروف الوطنية المختلفة، وعلى جميع الأطراف أن تضطلع بالجهود الطموحة وأن تبلغ عنها كل خمس سنوات، باعتبارها مساهمات محددة وطنيا تصب في التصدي العالمي لتغير المناخ، بهدف تقييم سياسات وبرامج التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ.

IV. واقع الاقتصاد الأمريكي ومشاكله:

أ- واقع الاقتصاد الأمريكي:

يعتبر الاقتصاد الأمريكي القاطرة الاقتصادية للعالم، فالإحصائيات الاقتصادية تدل على ذلك، كما أن أغلب منتجاتها تأتي في المراتب الأولى بالرغم المنافسة الشديدة بين بلدان العالم في الجانب الاقتصادي، ومن بين جوانب القوة الاقتصادية للولايات المتحدة، نذكر[9]:

- الأولى عالمياً من حيث الناتج القومي الإجمالي والذي وصل لـ: 13 تريليون دولار سنة 2006.
- أكبر قوة تجارية، إذ شكلت قيمة الصادرات السلعية الأمريكية حوالي11.9% من قيمة الصادرات السلعية العالمية كما شكلت قيمة الواردات الأمريكية حوالي 18.6% من إجمالي قيمة الواردات السلعية العالمية في عام 2001.
- استحواذها على معظم الشركات المتعددة الجنسية في العالم، فمن أصل 500 شركة عملاقة في العالم كان نصيب الولايات المتحدة منها 164 شركة، كما تحتل 32 شركة أمريكية المراتب الأولى بين المائة فضلاً عن اتساع مشاطها الذي يشمل فروع الإنتاج والخدمات كافة.

- يحتل الدولار الأمريكي المرتبة الأولى فيما لدى دول العالم من احتياطي بالعملات الأجنبية، إذ يشكل حوالي 60% مما لدى المصارف المركزية من احتياطي بالعملات الأجنبية.
- في مجال الإنتاج الزراعي تعد الولايات المتحدة أكبر منتجي الغذاء في العالم، فرغم أن الإنتاج الزراعي يحظى بنسبة 03% من مجموع القوة العاملة الأمريكية، إلا أن الإنتاج الزراعي لا يزال أفضل وأكثر وفرة، فقد بلغ حجم صادرات الحبوب في العالم 200 مليون طن سنوياً، وتصدر الولايات المتحدة بمفردها نصف هذه الكمية، الأمر الذي يعني أن الولايات المتحدة ستكون في المستقبل القوة المتحكمة في إنتاج الغذاء، الأمر الذي سيتيح الفرصة لأن تستغل الغذاء ويتحول إلى وسيلة ضغط سياسي.
- يعد دخل الفرد الأمريكي مقارنة مع الدول الغنية الأخرى في العالم مرتفعاً، بحيث وصل متوسط دخل الفرد الأمريكي إلى حوالي 42 ألف دولار في عام 2005.

ب- مشكلة الاقتصاد الأمريكي:

بالرغم من القوة الاقتصادية للاقتصاد الأمريكي، إلا أنه يعاني من ضغوطات كثيرا، بسبب عدة عوامل، فقد تحول الاقتصاد الأمريكي من أكبر منتج في العالم منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى، حيث كان إنتاجه يشكل 44.5% من الإنتاج العالمي إلى أكبر مستهلك في العالم حيث يشكل الاستهلاك ما يقارب 72% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، وهو ما يصنع ضغوطاً على تزايد حجم الاستيراد الأمريكية، حيث باتت تشكل 16 % من حجم الاستيراد العالمي، وفي ذات الوقت تناقص حجم الصادرات الأمريكية إلى 10 % من الصادرات الصناعية العالمية، مما أدى إلى[10]:

- تزايد عجز الميزان التجاري الأمريكي.
- تزايد الحاجة لتمويل عجز الميزان التجاري.
- زيادة الدين العام والدين الخارجي.

V.الأسباب الداخلية والخارجية لعدم التصديق أو الخروج من بعض اتفاقيات حماية البيئة العالمية:

تعددت الأسباب التي قادت الولايات المتحدة لعدم التصديق على أغلب الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية البيئة أو الخروج منها، كما حدث مؤخرا مع اتفاق باريس 2015، إلى عدة أسباب منها ما هو متعلق بالداخل الأمريكي، ومنها ما هو متعلق بالخارج، وعليه يمكن إيجازها فيما يلي:

- أ- الأسباب الداخلية المؤدية لعدم التصديق أو الخروج من الاتفاقيات البيئية العالمية:

الأسباب الداخلية التي أدت بالولايات المتحدة لعدم التصديق أو الخروج من بعض الاتفاقيات الخاصة بحماية البيئة متعددة، بحيث يمكن ذكر الأسباب الداخلية المؤدية لمعارضة و.م.أ عليها كما يلي:

أ-1- التلوث البيئي الأمريكي:

- **واقع التلوث البيئي:** تعد الولايات المتحدة الأمريكية الملوث الأول في العالم، ففي سنة 2009 أنتجت الولايات المتحدة 5.420 مليون طن متر مكعب من غاز ثاني أكسيد الكربون، وهذا يعني نسبة 17.8% من انبعاثات العالمية، والمصدر الأساسي لتلك الانبعاثات هو توليد الطاقة، وحيث أن بيانات سنة 2012 تظهر أن نسبة 28% من الانبعاثات كانت بسبب توليد الطاقة المستخدمة في النقل و20% المستخدمة في المصانع.
- **مصادر التلوث البيئي:** تتعدد مصادر التلوث البيئي في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب عدة عوامل نذكر منها:

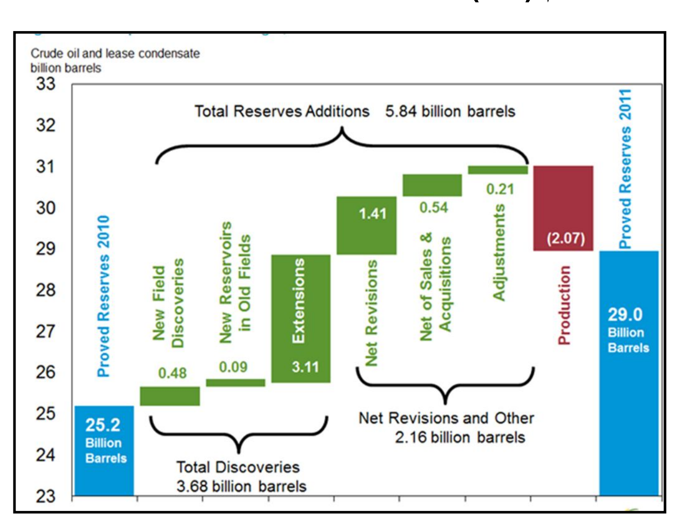
– عدد السكان الكبير والمقدر بـ: 325.7 مليون نسمة في سنة 2017، مما يستدعي استهلاك طاقة وسلع وخدمات متنوعة، ويصاحب ذلك إنتاج متزايد لكميات هائلة من النفايات بمختلف أنواعها.

– القوة الاقتصادية وفي جميع المجالات، مما يعني تنوع الملوثات المختلفة التي تصدر من المصانع، كما توجد مصادر أخرى تتمل في: انبعاثات السيارات، احتراق الوقود، الغبار والأتربة، استخدام المذيبات، الحرائق، الزراعة، التخلص من النفايات، محطات الطاقة النووية والتي تعد مصدر للإشعاعات النووية.

– ب– حجم الإنتاج والاستهلاك الأمريكي للوقود الأحفوري:

تملك الولايات المتحدة احتياطات كبيرة من الطاقة الأحفورية، سواء النفط أو الغاز الطبيعي، أو الفحم، أو الغاز الصخري، وهو ما يجعلها في مقدمة المنتجين للطاقة الأحفورية، كما أن الطلب المتزايد على هذه الموارد فيها، يجعلها أيضا من أكبر المستوردين لهذه الموارد، والجدول رقم(01) يوضح ترتيبها العالمي سواُء الاحتياطات والإنتاج ومستوى الاستهلاك للغاز الطبيعي، كما يظهر الشكل رقم(01): الاحتياطات الأمريكية من النفط.

الشكل رقم (01): احتياطات الولايات المتحدة من النفط



Source: Energy information Administration U.S.Us, www.eia.gov, Date of view 26/08/2018.

الجدول رقم (01): ترتيب الولايات المتحدة (الغاز الطبيعي)

معلومات خاصة بالغاز الطبيعي	ترتيب الولايات المتحدة ونسبتها
الإنتاج العالمي	المرتبة الثانية بنسبة 18.1%
الاستهلاك العالمي	المرتبة الأولى بكمية مقدرة بـ: 646.60 مليون متر مكعب
التصدير العالمي	المرتبة السابعة بنسبة 03.7%
الاحتياط العالمي	المرتبة السادسة بنسبة 03%

Source :energy information administration U.S.Us, op-cit.

بحيث نلاحظ أن الاحتياطات الأمريكية للطاقة الأحفورية كبيرة، وحتى إنتاجها واستهلاكها منها أيضا كبير، مما يجعلها تحتل المرتبة الأولى عالميا كأعلى مستهلكاً للنفط، وثالث أكبر منتج للنفط بعد كل من السعودية وروسيا، وهو ما يوضحه الجدولين رقم (02) ورقم (03).

الجدول رقم (02): ترتيب البلدان النفطية حسب كمية الإنتاج (2017):

بلد	الإنتاج برميل/ يوم	بلد	الإنتاج برميل/ يوم
الولايات المتحدة	15.65	إيران	04.69
السعودية	12.09	العراق	04.45
روسيا	11.21	الإمارات العربية	03.72
كندا	04.96	البرازيل	03.36
الصين	04.78	الكويت	02.82

Source :energy information administration U.S.Us, op-cit.

الجدول رقم (03): ترتيب البلدان النفطية حسب كمية الاستهلاك (2017):

بلد	الاستهلاك برميل/ يوم	بلد	الاستهلاك برميل/ يوم
الولايات المتحدة	19.69	السعودية	03.30
الصين	12.79	البرازيل	02.98
الهند	04.44	كوريا الجنوبية	02.61
اليابان	04.01	كندا	02.47
روسيا	03.63	ألمانيا	02.38

Source :energy information administration U.S.Us, op-cit.

ومن خلال تحليل الجدولين رقم (02) ورقم (03)، نجد أن الولايات المتحدة تعد أكبر مستهلك للنفط في العالم، وبفارق كبير عن للصين الثانية، والهند ثالثاً ، كما تحل اليابان رابعاً ، غير أن قوتين اقتصاديتين سيزايد استهلاكها للنفط، وهما الهند بشكل تدريجي، أما الصين فاستهلاكها للنفط سيزداد بدرجة كبيرة بالنظر لطموحاتها الاقتصادية.

وفي المقابل فكما أن استهلاك النفط بالخصوص، فإن التلوث البيئي سوف يزداد آليا تبعا لحجم الاستهلاك، وهو ما يجعل الولايات المتحدة المسبب الرئيس والمسؤول عن العديد من المشاكل المناخية، كما لا يمكن أن نغفل مساهمة البلدان النامية والناشئة الأخرى، وخاصة الصين والهند باعتبارهما تحتلان مراكز متقدمة في ترتيب البلدان الأكثر طلبا على الموارد الطاقوية، وخاصة النفط وهو ما يظهره الجدول رقم (04)، ونتيجة لذلك فإنهما يعدان من بين أكثر البلدان تلويثا للبيئة.

الجدول رقم (04): أكبر عشرة عملاء في العالم للنفط (ألف برميل/ يوميا))

البلد	2010	2012	2013	2014	2015	2016
الولايات المتحدة	19.476	18.791	19.265	19.412	19.840	19.901
الصين	9.031	9.794	10.392	10.799	11.543	11.903
الهند	3.297	3.642	3.683	3.836	3.990	4.276
اليابان	4.328	4.630	4.504	4.267	4.120	4.006
روسيا	2.795	3.117	3.193	3.512	3.489	3.637

السعودية	2.674	2.980	2.964	3.191	3.293	3.220
البرازيل	2.774	2.968	3.112	3.244	3.192	3.076
كوريا الجنوبية	2.269	2.322	2.328	2.348	2.407	2.566
ألمانيا	2.467	2.389	2.435	2.374	2.372	2.422
كندا	2.375	2.470	2.455	2.407	2.406	2.418
المجموع	51.485	53.103	54.332	55.389	56.652	57.423
استهلاك بقية العالم	36.854	37.120	37.417	37.592	38.340	39.137
مجموع استهلاك العالمي	88.339	90.223	91.749	92.982	94.993	96.561

Source: ENI, World Oil Review 2017,www.eni.com/docs, Date of view 28/08/2018.p19.

أ–2– الاستثمارات الداخلية الخاصة بحماية البيئة:

تعمل و.م.أ على إنتاج السلع والخدمات الخضراء بشكل واسع، ومن أهم الاستثمارات الداخلية البيئية التي تقوم بها، تتمثل في صناعة إعادة التدوير التي تدر مبلغ 236 مليار دولار سنويا، وتشغل أزيد من مليون شخص في 56000 منشأة.(11)

أ–3– نظام المعايير البيئية في الولايات الأمريكية:

إن الطابع العام لنظام المعايير البيئية الأمريكية يتسم باللامركزية على الرغم من وجود وكالة حماية البيئة الاتحادية، وذلك بسبب تزايد المنظمات والاتحادات الناشطة بيئياً، إذ يقدر عدد المنظمات الإنمائية المتخصصة بـ: 450 منظمة، و150 إتحاد و230 جهة أخرى ناشطة في مجال البيئة عاملة في الولايات المتحدة، وتسهم هذه الجهات في وضع المعايير والأنظمة البيئية بنسبة تصل إلى 80%، لذلك هناك اختلاف في مستوى المعايير والأنظمة البيئية بين الولايات المختلفة، ويعد قانون جودة البيئة وقانون النفايات الخطرة، وما يرتبط به من إجراءات تنظيمية من المعايير النموذجية في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من شدة وصرامة معاييرها البيئية فإن كاليفورنيا تضم أكبر المؤسسات الصناعية، وبهدف التعرف على واقع المعايير البيئية في الولايات المتحدة سيتم إبراز أهم المعايير والأنظمة الاتحادية الخاصة بحماية البيئة في الولايات المتحدة:

أ– قانون الهواء النظيف: جاء هذا القانون سنة 1955 وتعديلاته سنوات 1963 إلى 1977 وآخر تعديل(12)، وأتي هذا القانون بهدف تنظيم طرح الملوثات البيئية بمختلف أنواعها، وقد جاءت التعديلات الهامة في هذا القانون سنة 1990، والتي حددت تعليمات دقيقة ومعدلات حسابية حول عوادم السيارات وبقية الملوثات الأخرى.

ب– نظام الحد الأقصى للتلوث والاتجار به: وهو نظام يعني بتجارة تصاريح الانبعاثات المسموح بها ويعتمد على قوى السوق في السيطرة على انبعاثات، إذ يتم تحديد سقف أعلى لحجم الانبعاثات المسموح بها من قبل وكالة حماية البيئة، وعلى أساس ذلك السقف يتحدد المبلغ الكلي لقيمة التصاريح القابلة للتداول وتدار عملية التداول من قبل جهات متخصصة بالتنظيم البيئي في أمريكا.

ج– برنامج الأمطار الحامضية: تم إنشاؤه في الولايات المتحدة عام 1995، نتيجة الأضرار البيئية والصحية التي سببتها تلك الأمطار الحامضية، ومن ابرز الأهداف الرئيسة لهذا البرنامج ما يأتي:

- تخفيض الانبعاثات المسببة للأمطار الحامضية على شكل مراحل.

- تقديم تشريعات واضحة ومتاحة للجميع بعد أن كانت التشريعات السابقة يشوبها الغموض.
- تسهيل القدرة على التكيف وتذليل الصعوبات وتكاليف الامتثال لبرنامج الأمطار الحامضية.
- تخفيض التكاليف الإنتاجية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وفي مقدمتها الطاقة
- نشر أكبر قدر ممكن من المعلومات الخاصة بالبيانات بهدف إيصالها إلى الجميع وبتكاليف منخفضة.

4. 2. 5. التوجه الأمريكي نحو السلوك الإنتاجي أو الاستهلاكي الأخضر:

لقد أدركت العديد من المنظمات أن السلوك الأخضر يشكل فرصة سوقية قد تمنح المنظمة ميزة تنافسية، وخاصة مع تنامي الوعي البيئي بين المستهلكين، وتحولهم التدريجي إلى مستهلكين خضر، ومن مزايا هذا التوجه الاستراتيجي هو أن الهيئات الرسمية وغير الرسمية تروج للتوجهات البيئية، من خلال أجهزة الإعلام المختلفة، وفي ذلك مساعدة ودعم مجاني من هذه الجهات، لجهود الترويج الخاصة بالمنظمات التي تتبنى منهج التسويق الأخضر وبالتالي سيكون التوجه الأخضر أمرا مربحا، وخاصة في المدى الطويل[(13)]، ومما يؤكد جدوى التوجه نحو هذا السلوك هو تزايد وعي الناس نحو التهديدات التي تواجهها البيئة، والمتمثلة في [(14)]:

- تناقص المواد الأولية في الطبيعة، وخاصة غير قابلة للتجديد.
- الارتفاع المستمر لتكاليف الطاقة، وقرب انتهاء العمر الافتراضي لمصادر الطاقة الحالية.
- تزايد معدلات التلوث البيئي، مما قد يشكل تدميرا للبيئة الطبيعية.
- تغير دور الحكومات وزيادة وعيها البيئي، والمتمثل في سن القوانين والتشريعات لحماية البيئة.

فبفضل تحفيز الاستثمار في الإنتاج المستدام سيتزايد صافي الأرباح على مستوى الرفاه العائدة من الأنشطة الاقتصادية، وممارسات الإنتاج المستدام تحد من استنفاد الموارد وتفرز قدرا أقل من التلوث، وبالمثل يستطيع حفز الطلب على منتجات تتسم بمزيد من الاستدامة عبر الترويج للاستهلاك المستدام أن يوجد أسواقاً جديدة للأعمال التجارية التي تتوخى الممارسات الإنتاجية المستدامة، والتي تفضي إلى زيادة تدفقات الإيرادات والوظائف الجديدة. وقد وصل حجم التجارةالعالمية للمنتجات الخضراء حالياً إلى قرابة 50 مليار دولار[(15)].

4. 2. 6. زيادة التكلفة على الشعب الأمريكي:

يعتبر الرئيس الأمريكي أن اتفاق باريس للمناخ 2015 يضعف الولايات المتحدة، ويعطي مزايا اقتصادية لبلدان أخرى تعد الأكثر إصدارا للتلوث كما اعتبر أن الاتفاقية تعيق قدرات الولايات المتحدة الاقتصادية، وستكلفها مليارات الدولارات فالتوسع في الإنفاق على حماية البيئة يؤثر سلبا في مستويات النمو الاقتصادي في الأمد القصير وتتلخص أسباب انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الأمد القصير بفعل زيادة الإنفاق على حماية البيئة في[(16)] 29):

- توجيه الحكومة الاستثمار نحو مجال حماية البيئة، مما يؤدي إلى مزاحمة الاستثمار في مجالات أخرى.
- تمنع السياسات البيئية المصانع القديمة من الاستمرار، مما ينعكس على انخفاض الإنتاجية والعمالة.
- تشغيل وصيانة معدات معالجة التلوث يتطلب عمل وتكاليف إضافية، ولا يسهم في زيادة الإنتاجية.
- عزوف المستثمرين عن القيام بمشاريع جديدة بسبب عدم اليقين بشأن الأنظمة البيئية المستقبلية.

4. 2. الأسباب الخارجية المؤدية لعدم التصديق أو الخروج من الاتفاقيات البيئية العالمية::

توجد العديد من الأسباب الاقتصادية التي تعد أسباب مباشرة أو غير مباشرة التي أدت إلى عدم التصديق أو خروج الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقيات حماية البيئة، ويمكن أن نذكرها كالتالي:

4. 2. 1. فترات السماح لبروتوكول كيوتو 1997: مر هذا البروتوكول بفترات زمنية هي:

أ- الفترة الأولى (فترة اكتمال النصاب): تبدأ منذ بداية أشغال المؤتمر الذي عقد باليابان سنة 1997 إلى غاية فيفري 2004، وهي الفترة التي صادقت عليه العديد من البلدان، بينما لم تصبح الأطراف المنضمة مسؤولة عن ما لا يقل عن 60% من مجموع الانبعاثات ثاني أكسيد الكربون المسجلة عام 1990، وفق المادة 25 منه، إلا عند تصديق الاتحاد الروسي على البروتوكول في 18 فيفري 2004، وقد دخل حيز التنفيذ في 16 فيفري[17].

ب- الفترة الثانية (فترة الالتزام): تمتد من 2008 إلى 2012، وقد كان محدد للبروتوكول مرحلة أو فترة التزام واحدة فقط، إلا أنه وبمرور الزمن وانعقاد العديد من المؤتمرات بهدف تبني اتفاق آخر يحل محل بروتوكول كيوتو، كان المعارضين لهذا الطرح يتزايد من كلا الطرفين، مما أدى إلى تمديده.

ج- الفترة الثالثة (فترة التمديد): نتيجة لعدم الاتفاق على بروتوكول يخلف بروتوكول كيوتو من طرف بلدان العالم، تم في مؤتمر الدوحة القطرية في سنة 2012، تم تبني خيار التمديد لفترة ثانية لبروتوكول كيوتو 1997، لأنه الحل الوحيد لتقليل من الانبعاثات الغازية في إطار دولي، وبذلك ففترة 2013 إلى سنة 2020 تعد مرحلة الالتزام الثانية، بالرغم من أن العديد من البلدان المتقدمة عارضة هذا التمديد وأبرزها كندا واليابان، مع المعارضة الدائمة لهذا الاتفاق من الولايات المتحدة الأمريكية.

4. 2. 2. المسؤولية التاريخية للبلدان المتقدمة عن ظاهرة التلوث البيئي ونتائجه:

انطلاقاً من هذه النقطة فقد تم تصنيف بلدان العالم إلى ثلاث، البلدان المتقدمة وهي مسؤول بشكل مباشر وتاريخياً عن التلوث لبيئي، كما توجد بلدان ناشئة ذات تلوث كبير وهي حالياً مسؤولة على زيادة كميات التلوث البيئي، والتصنيف الثالث وهي البلدان النامية التي تتحمل جزء صغير من التلوث البيئي العالمي بحيث أن:

أ- البلدان المتقدمة: أكدت الاتفاقية الإطارية أن العبء التاريخي الأكبر من الانبعاثات الحالية يقع على عاتق البلدان المتقدمة، وقد نصت على تعهدات مالية وفنية متعقلة بنقل التكنولوجيا للبلدان النامية لمساعدتها على التعامل مع نتائج التغيرات المناخية عليها[18] 189).

ب- بلدان البازيك (BASIC): وهي البرازيل، جنوب إفريقيا، الهند والصين، عليها واجب الالتزام بخفض الغازات الدفيئة تدريجياً وفقاً لجدول زمني معين، وأهداف محددة مراعاة لظروفها الاقتصادية.

ج- بقية البلدان النامية: منحت لها فترة سماح قبل البدء بالتزامات الخفض مع إمكانية تقديمها لالتزامات تطوعية، واستعدادها للاندماج في الالتزامات الدولية المناخية، وهي تحتاج إلى المال والمساعدة التقنية أولاً قبل أن تنتقل إلى الالتزامات بخفض غازات الدفيئة[19] 154).

4. 2. 3. الصين ومجموعة 77 :

هي تحالف مجموعة من البلدان النامية، وهدفه هو ترقية المصالح الاقتصادية لأعضائها مجتمعة، بالإضافة إلى خلق قدرة تفاوضية مشتركة ضمن نطاق الأمم المتحدة، كانت نواة تأسيس المجموعة في الأصل تتكون من 77 عضوًا مؤسسًا، ولكن المجموعة توسعت لتضم حاليا 130 بلد، تأسست المجموعة في 15 جوان 1964.

وهدفت هذه المجموعة إلى التنسيق والتضامن بين دولها، من أجل الحرص على المصالح المشتركة لأعضائها، وتعزيز ثقلهم وقدراتهم التفاوضية حول القضايا الاقتصادية والبيئية، التي تتم معالجتها في إطار الأمم المتحدة، وقد دعمت الصين هذه المجموعة منذ تأسيسها، وحضرت اجتماعاتها بصفة "ضيف خاص" إلى بدء التنسيق بينهما عام 1991،

أثناء التحضير لقمة الأرض، وخلال عام 1996 تبنت الدورة الوزارية العشرون لمجموعة 77، ولأول مرة بياناً باسم مجموعة 77 زائد الصين.

وقد كانت هذه المجموعة من بين المجموعات الفاعلة في إعداد اتفاقية ملزمة للحد من انبعاثات الكربون، في فترة الالتزام من 2008-2012، لكن لم يتم التوافق على ذلك، نظراً لمعوقات المصالح السياسية والاقتصادية سواءً للولايات المتحدة، والتي طالبت كل من الاقتصاديات الصاعدة والنامية – الصين والهند خصوصاً- بقبول تخفيضات ملموسة وقابلة للقياس لانبعاث ثاني أكسيد الكربون من جهة، ومن جهة أخرى رفضت كل من الصين إلى جانب مجموعة الـ77: هذا الطلب بشدة، كما انتقدت الولايات المتحدة عن الوفاء بالتزاماتها بما وعدت به في مؤتمر كيوتو، والتي لم تقدمه مطلقاً للكونغرس الأمريكي للمصادقة عليه[20].

4. 2. 4. الصين والهند والملوث العالمي:

تحتل الصين رفقة الهند مراتب متقدمة مقارنة ببلدان العالم من حيث كميات التلوث البيئي الصادر عنهما، ويمثل الجدول رقم (05) نسبة الانبعاثات من ثاني أكسيد الكربون، والذي يوضح المراتب الثمانية الأولى للبلدان الأكثر تلويثا في العالم. وهو ما جعل الولايات المتحدة تشدد كل مرة على أن تشترك كل البلدان العالم في خفض من التلوث البيئي الناتج عنها، وتطالب أن تتحمل البلدان مثل الصين والهند وحتى روسيا جزء من تكاليف حماية البيئة، وهو ما ترفضه الصين ومجموعة 77، باعتبار أن الولايات المتحدة مسؤولة تاريخيا عنه.

الجدول رقم (05): نسبة الانبعاثات من ثاني أكسيد الكربون لعدد من البلدان (2005)

الترتيب	البلد	انبعاثات CO_2 (الطن المتري)	النسبة العالمية %
01	الولايات المتحدة الأمريكية	1.650.020.000	22,0083
02	الصين	1.366.554.000	18,2274
03	روسيا الاتحادية	415.951.000	5,5480
04	الهند	366.301.000	4,8858
05	اليابان	343.117.000	4,5766
06	كندا	174.401.000	2,3262
07	ألمانيا	220.596.000	2,9424
08	المملكة المتحدة	160.179.000	2,1365
	باقي بلدان العالم لم تتجاوز نسبتها العالمية 01,50%		

المصدر: فيل أوكيف، **مستقبل استخدام الطاقة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2015، ص ص: 535-542)

4. 2. 5. ظهور العديد من البلدان ذات تلوث كبير عالمياً:

نتيجة لحقوق البلدان العالم في التنمية الاقتصادية والحد من الفقر، بادرة الحكومات بتبني العديد من المشاريع التنموية الهادفة لتحقيق مستويات نمو اقتصادية، غير أن المشكل المصاحب لهذه المشاريع هو التلوث البيئي الناتج عن إنتاج واستهلاك الطاقة والسلع والخدمات بمختلف أنواعها، ونتيجة لذلك تحتل الصين والهند وروسيا مراتب متقدمة من بين بلدان العالم الأكثر تلوثياً، كما تحتل البرازيل وجنوب إفريقيا والمكسيك واندونيسيا وايران وكوريا الجنوبية والسعودية وأوكرانيا مراتب متقدمة أيضاً.

4. 2. 6. لا وجود لضوابط تقنية تخص كمية التلوث المنبعث:

وافقت البلدان الصناعية في إطار اتفاقية كيوتو على خفض الانبعاث الكلي للغازات الدفيئة بنحو 5.2% مقارنة بعام 1990، وألزم الاتحاد الأوروبي بتخفيض قدره 8 %، والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 7%، واليابان بنسبة 6 %، وروسيا بنسبة 0 %، سمحت المعاهدة بزيادة انبعاث الغازات الدفيئة بنسبة8 % لأستراليا و10 % لأيسلندا.

غير أن الولايات المتحدة لم تصادق على البرتوكول لعدم وجود ضوابط تقنية تخص كيفية تخفيض كميات التلوث البيئي المنبعث من بلدان العالم، بنسب مئوية عامة بين -08% + 10%.

فحصر مصادر التلوث ذات المصدر الإنساني يصعب ضبطها بضوابط تقنية، إلا إذا كانت هذه البلدان تطبق القانون بشكل صارم، مما يشكل عبء اقتصادي عليها، وقد يشكل مشاكل مالية وتقنية أمام الصناعة كثيفة التلوث البيئي، وخصوصاً صناعة الحديد والصلب، وصناعة الزجاج، وصناعة الألمنيوم في البلدان المتقدمة بصفة عامة، والولايات المتحدة خصوصاً، علما بأن بلدان مثل روسيا وأوكرانيا ورومانيا ونيوزيلندا ذات تلوث كبير ومع ذلك سمح لهم البروتوكول بتلويث البيئة باعتبارها بلدان تمر بمرحلة انتقال لاقتصاد السوق.[21]

4. 2. 7. عدم تحمل البلدان تكاليف حماية البيئة العالمية:

نتيجة لمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، تتحمل بلدان المتقدمة تكاليف حماية البيئة والمقدرة في اتفاق كانكون 2010 بالمكسيك وكذلك اتفاق باريس بـ: 100 مليار دولار بداية من سنة 2020، على أن يتم رفع هذا المبلغ تدريجياً، وذلك بهدف مساعدة بلدان النامية التي لديها فترتي سماح، غير أن المشكل في هذه النقطة والذي دائما ما تثيره الولايات المتحدة أنه توجد بلدان ناشئة خصوصاً وبلدان نفطية قادرة على أن تساهم أكثر مما هي عليه، وأبرزهم الصين والهند وبلدان الخليج العربي النفطية، فهذه البلدان استفادت من بروتوكول كيوتو1997، وهي لا تتحمل تكاليف حماية البيئة العالمية، كما أنها تطالب بحقها في تنمية اقتصادية وإن كانت كثيفة التلوث، بسبب أن المسؤولية التاريخية للتلوث تعود للولايات المتحدة والبلدان المتقدمة لذلك وجب أن لا تتنصل من هذه المسؤولية وأن تتحمل تلك التكاليف.

4. 2. 8. المنافسة الاقتصادية الدولية:

تعرف القدرة التنافسية الدولية بأنها:« القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاحمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي »، كما تعرف بأنها:« قدرة البلد على زيادة حصصها في الأسواق المحلية والدولية»، وهي قدرة البلد على[22]:

أ- **أن ينتج أكثر وأكفأ نسبيا**، ويقصد بالكفاءة أن تكون التكلفة أقل، وبجودة عالية، وملائمة.

ب- **أن يبيع أكثر:** كمية من السلع والخدمات، كما تحول نحو السلع عالية التصنيع والتقانة.

ج- **أن يستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:** وعليه تتعلق التنافسية الوطنية بالأداء الحالي والكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع البلدان الأخرى، وعليه ترى و. م.أ بأن هناك منافسة اقتصادية دولية خاصة من الصين والهند والاتحاد الأوروبي، وفي جميع المجالات الاقتصادية.

كما أن وضع معايير وشروط بيئية على السلع والخدمات قد يضعف تنافسية السلع والخدمات، ويمكن أن تستغلها البلدان كوسيلة حمائية لمنتجاتها هذا من جهة، كما يمكن أن تستغلها بلدان أخرى والتي لا تستجيب لإجراءات حماية البيئة بهدف إنتاج سلع وخدمات بأسعار أقل وتنافسية أكثر من جهة أخرى، بالإضافة إلى ذلك فإن تحميل السلع والخدمات تكاليف حماية البيئة يجعل أسعار مرتفعة، ومنه تفقد جزء من مزاياها التنافسية، وعليه فإن الولايات المتحدة تعتبر حماية البيئة عائق أمام مصالحها الاقتصادية، ما لم يتم تطبيق إجراءات حماية البيئة على جميع بلدان العالم.

4. 2. 9. مشكلة التمويل الدولي لخطط حماية البيئة:

تعد مشكلة تمويل مشاريع حماية البيئة العالمية من أهم النقاط الخلافية في جميع المؤتمرات الخاصة بحماية البيئة، فبلدان العالم تواجهها تحديات داخلية وخارجية لتحقيق تنمية اقتصادية، كما أن مصالحها الداخلية والخارجية سوف تتأثر في حال توجيه جزء من إنفاقها إلى بلدان نامية، مما جعلها تتبنى إنشاء **صندوق أخضر لتمويل** المناخ لدعم البلدان النامية للتكيف والتخفيف من آثار التغيرات المناخية، وتعزيز أسواق الطاقة النظيفة، وتسهيل الوصول إلى أحدث التقنيات والتمويل الدولي للعديد من المشاريع والمبادرات لخفض انبعاثات الكربون.

وقد وافقت البلدان الأعضاء سنة 2010 بكانكون المكسيكية على تمويل هذا الصندوق بمبلغ 100 مليار دولار ابتداءًمن سنة 2020، ويرفع المبلغ تدريجياً مستقبلا، غير أن و.م.أ دائماً ما تسعى إلى إشراك العديد من بلدان العالم سواءًكثيفة التلوث أو الغنية وخاصة النفطية منها في تمويله.

4. 2. 10. خروج بعض البلدان اعتراضاً على فترة السماح الثانية:

بعد انعقاد مؤتمر كوبنهاجن 2009، ومؤتمر كانكون 2010 الذين فشلا، تبادر للقائمين على الشأن البيئي العالمي وجوب الحفاظ على بروتوكول كيوتو على أقل تقدير بدل انهياره سنة 2012، لذلك تم عقد مؤتمر الدوحة القطرية سنة 2012، وخلاله اتفقت تلك البلدان على تمديده من سنة 2013 إلى غاية 2020، وهو ما يعني فترة سماح ثانية للبلدان التي استفادت من فترة سماح الأولى، ونتيجة لذلك عارضت كل من اليابان وكندا هذا الطرح نتيجة لوجود الصين والهند اللتان تعدان من أكبر ملوثين في العالم، ونتيجة إصرار على التمديد وتجاهل لمطالبها بأن تتحمل الصين والهند، تكاليف حماية البيئة وتخفيض من التلوث الناتج عنها قررت اليابان وكندا وحتى روسيا الخروج من بروتوكول كيوتو في فترة السماح الثانية.

4. 2. 11. المساءلة القانونية بسبب المسؤولية التاريخية عن التلوث البيئي:

تعد هذه النقطة أيضا من الأسباب الخارجية التي تواجهها الولايات المتحدة، فهي في حال أنها سايرت اتفاقيات حماية البيئة العالمية قد تواجه دعوات قضائية تقدم من البلدان النامية خصوصاً ضد الولايات المتحدة المسبب الرئيس والتاريخي للتلوث البيئي، وهو ما يعني زيادة التكاليف التي سوف تتحملها الولايات المتحدة، والخاصة بحماية البلدان من الكوارث التي تسببها ظاهرة التغيرات المناخية، بالرغم من أن ولايات المتحدة عانت من العديد من الأعاصير المدمرة والتي زادت حداتها بسبب ظاهرة التغيرات المناخية، وكمثال على ذلك إعصار كاترينا 2005 والذي بلغت تكلفته بأكثر من 108 مليار دولار وحرائق كاليفورنيا صيف 2018.

4. 2. 12. الفرص والتحديات التجارية والبيئية:

تتمثل هذه الفرص والتحديات في[23]:

- تنامي المواصفات العالمية المعنية بالصحة والسلامة البيئية والتفاوت بمستوياتها بين بلدان العالم.
- تحول أنماط الاستهلاك باتجاه السلع والخدمات الرفيقة بالبيئة وانتشار ظاهرة المستهلكين الخضر.
- تصاعد الدعوات من قبل البلدان المتقدمة باتجاه توحيد المعايير البيئية العالمية والتي تؤدي بطبيعة الحال إلى آثار سلبية على تجارة البلدان النامية ونفاد صادراتها إلى الأسواق العالمية، ومن جانب آخر فإن هناك مطالبات من بعض البلدان المتقدمة للإبقاء على التفاوت بالمعايير بغية استخدامها كحواجز جمركية.
- استخدام العلامات الايكولوجية (العنونة البيئية) على نطاق واسع لاسيما في مجال السلع الاستهلاكية والتفاوت الكبير في مستوى المقاييس المستخدمة بين أطراف التبادل التجاري.
- يساعد توسع التجارة الخارجية على ظهور أنماط إنتاجية قد تنطوي على حالات استنزاف للموارد الطبيعية غير المتجددة وتسارع لمعدلات النمو غير المستدام.

- عدم قدرة السلطات المختصة بحماية البيئة من الوقوف بوجه الآثار السلبية لآلية السوق، وذلك لتعارض مبدأ التدخل مع الاتفاقيات التجارية الدولية ومقررات منظمة التجارة العالمية.

VI.الخاتمة:

بعد التطرق إلى بعض اتفاقيات حماية البيئة وخصوصاً بروتوكول كيوتو 1997، واتفاق باريس 2015، الذين اتخذناهما كأنموذجين من اتفاقيات حماية البيئة التي لم تصادق أبدا عليها الولايات المتحدة الأمريكية، أو التي خرجت منها بفعل المصالح الاقتصادية، بالرغم من معارضة بعض الولايات أبرزها كاليفورنيا، ومعارضة بعض الشركات العملاقة وأبرزها أبل.

وقد قدمنا الأسباب الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، سواءً الداخلية منها أو الخارجية المؤدية إلى تعارض توجهات الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقيات حماية البيئة الدولية، والتي تعتبرها معيق للمصالح الاقتصادية الأمريكية، كما أنها لا تحمل بلدان كثيفة التلوث أعباء إضافية نتيجة هذا التلوث، وذلك بشكل يضمن العادلة والتوازن بين التلوث والتكاليف التي تتحملها تلك البلدان، على الرغم من أن هناك مبدأ أساسي منذ مؤتمر استكهولم 1972، والذي نص على أن المسؤولية التلوث هي مشتركة وإن كانت متباينة، وذلك قصد تعزيز الشعور بالمشاركة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية في تناول قضايا حماية البيئة. ومن بين أبرز الأسباب الاقتصادية التي أدت لعدم التصديق أو الخروج للولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقيات حماية البيئة العالمية نذكر، زيادة التكلفة على الشعب الأمريكي، بالإضافة إلى المنافسة الاقتصادية الدولية الشرسة، كما أن واقع الاقتصاد الأمريكي القائد للاقتصاد العالمي، مما أدي إلى زيادة التلوث البيئي الأمريكي، وبالتالي سوف تتناقص الفرص والتحديات التجارية والبيئية التي تواجه الاقتصاد الأمريكي، وقد تواجه أمريكا المساءلة القانونية التي يمكن أن تنجر عن الاتفاقيات حماية البيئة بسبب المسؤولية التاريخية عن التلوث البيئي، كما أنه يمكن أن تتحمل جزء كبير من التمويل البيئي الدولي، على الرغم من وجود الهند والصين كأكبر ملوثين في العالم، والتي تستفيد من عدم تحمل العديد من البلدان تكاليف حماية البيئة نتيجة لفترتي السماح.

وفي الأخير نجد أن تلك الأسباب التي تعد من أهم حجج الولايات المتحدة لعدم التصديق أو الخروج من اتفاقيات حماية البيئة، منطقي بالنسبة لها، أما بقية بلدان العالم تجده غير منطقي، بل وتتهمها بالتنصل من المسؤولية التاريخية للولايات المتحدة عن التلوث البيئي، وهي الآن تعمل على فرض سياسة الأمر الواقع بعدم تحمل المزيد من تكاليف حماية البيئة إلى غاية تحقيق توازن بين المصالح الاقتصادية وبين مستويات التلوث البيئي الناتج عن كل بلد، وخصوصاً الصين والهند باعتبارهما من أكبر الملوثين في العالم بجانبها طبعاً، لذلك يصعب إقناع الإدارة الأمريكية الحالية في عهد الرئيس دونالد ترامب بإعادة النظر في طريقة تسيير ملف الاتفاقيات البيئية وخاصة الملزمة منها، مما يعطي تصور بأن الولايات المتحدة لن تصادق على أي اتفاق ملزم خاصة ونحن على مشارف انتهاء فترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو 1997، وعلى الرغم من ذلك فإنه توجد بعض الولايات الفيدرالية فيها تعمل على الحد من التلوث البيئي بمفردها وتلتزم باتفاق باريس 2015، وأهم تلك الولايات هي كاليفورنيا، كما أن بعض الاستثمارات الخاصة بالمشاريع الصديقة للبيئة في تطور مستمر فيها، نتيجة لعدة عوامل أهمها زيادة الوعي بالبيئة لدى المستهلك والمنتج الأمريكي.

VII.المراجع والهوامش:

[1] – مقري عبد الرزاق ، **مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية**، دار الخلدونية، الجزائر، 2012، ص 268.

[2] – ميهوبي عبد الحكيم، التغيرات المناخية، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص 11.

[3] – عبد الرزاق مقري، مرجع سابق، ص 268.

[4] – الشكراني الحسين، **من مؤتمر استوكهولم 1972 إلى ريو +20 لعام 2012 مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية**،بحوث اقتصادية عربية، مركز الوحدة العربية، 2013، ص ص: 153-154، تم تحميله من الموقع الالكتروني: www.caus.org.lb، تاريخ الاطلاع: 2014/08/13، ص 153-154

[5] – الأمم المتحدة(2015)، اعتماد اتفاق باريس، مؤتمر الأطراف الدورة الحادية والعشرون، باريس، فرنسا، الموقع الالكتروني www.unfccc.int، تاريخ الاطلاع 2018/05/20، ص 03.

[6] – لجنة الطاقة – الاسكوا(2009)، آلية التنمية النظيفة، الموقع الالكتروني: www.unescwa.org تاريخ الاطلاع 2018/08/25، ص 05.

[7] – مؤتمر الأطراف الأمم المتحدة ، **اتفاق كوبنهاجن 2009**، تم تحميله من موقع الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ www.unfccc.org تاريخ الاطلاع 2018/08/13، ص ص: 01-04،

[8] – الأمم المتحدة، **اعتماد اتفاق باريس، مرجع سابق**، ص 02.

[9] – علي سليم كاطع، **مقومات القوة الأمريكية وأثرها على النظام الدولي**، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، 2009، ص ص: 156-158.

[10] – حميد الجميلي، **عناصر قوة الاقتصاد الأمريكي وضعفه مع إشارة خاصة للمديونية الأمريكية**، مجلة منتدى الفكر العربي، المجلد 28، 2013، ص 16.

[11] – برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **الاقتصاد الأخضر – خطة عمل بالي**، الموقع الالكتروني: www.unenvironment.org، 2010، تاريخ الاطلاع 2018/08/20، ص 07.

[12] – عبد الفتاح محمد ياغي، **الحكومة والإدارة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2012، ص ص: 351-352.

[13] – سامي الصمادي، **التسويق الأخضر توجه العالم في القرن الحادي والعشرون**،2012، الموقع الالكتروني: unpan.un.org، تاريخ الاطلاع 2018/08/23، ص 06.

[14] – سامي الصمادي، **نفس المرجع**، ص 07.

[15] – برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الاقتصاد الأخضر، **مرجع سابق**، ص07.

[16] – كمال كاظم جواد الشمري وآخرون، **المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات**، دار الأيام، عمان، الأردن، 2015، ص 29.

[17] – لجنة الطاقة – الاسكوا(2009)، آلية التنمية النظيفة، الموقع الالكتروني: www.unescwa.org تاريخ الاطلاع 2018/08/25، ص 05.

[18] – علي محمد علي عبد الله، **الاحتباس الحراري بين التخفيف والتكيف** والحلول، دار العربية للكتاب، القاهرة، مصر، 2013، ص189.

[19] – الحسين شكراني، من مؤتمر استوكهولم 1972 إلى ريو +20 لعام 2012 مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية، مركز الوحدة العربية، 2014، الموقع www.caus.org.lb، تاريخ الاطلاع: 2018/08/13، ص 154.

[20] – عبد الباقي محمد، **النتائج الاقتصادية لمؤتمرات حماية البيئة ودورها في إرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر خلال الفترة 1972 إلى 2012**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ع اقتصادي، ع 26، جامعة الجلفة، الجزائر، 03/ 2016، ص 339.

[21] – الأمم المتحدة،، **بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ**، 2005، الموقع الالكتروني www.unfccc.int، تاريخ الاطلاع 2018/05/22، ص 23.

[22] – محمد عدنان وديع، **القدرة التنافسية وقياسها**، المعهد العربي للتخطيط، العدد 24، الكويت، ديسمبر 2003، ص ص: 05-07.

[23] – كمال كاظم جواد الشمري وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص: 55-56.